

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/68/Add.1
11 January 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس

العنف ضد المرأة

التقرير المقدم من السيدة رادهيكا كومار سوامي، المقررة الخاصة

المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه

إضافة

الرسائل الموجهة إلى الحكومات والواردة منها

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	 مقدمة
٣	٥-٤	 معلومات تلقتها المقررة الخاصة فيما يتعلق ببلدان شتى
٣	٤	 الصين
٤	٦-٥	 غواتيمالا
٤	١١-٧	 إندونيسيا
٦	١٢	 إيران (جمهورية - الإسلامية)
٦	١٣	 إسرائيل
٦	١٧-١٤	 المكسيك
٧	١٨	 نيبال
٨	٢٠-١٩	 بيرو
٨	٢٢-٢١	 المملكة العربية السعودية
٩	٣٧-٢٣	 سري لانكا
١١	٤١-٣٨	 ترينيداد وتوباغو
١٢	٤٨-٤٢	 تونس
١٤	٥٠-٤٩	 تركيا
١٥		 المرفق: العنف ضد المرأة نموذج معلومات

مقدمة

١- طلبت لجنة حقوق الانسان في دورتها الرابعة والخمسين، في قرارها ٥٢/١٩٩٨، الى جميع الحكومات أن تتعاون مع المقررة الخاصة وأن تساعد في أداء المهام والواجبات المكلفة بها، وأن تقدم لها جميع المعلومات المطلوبة، وأن تستجيب لزياراتها ورسائلها. ورحبت اللجنة، علاوة على ذلك، بالجهود التي تبذلها المقررة الخاصة للحصول على معلومات من الحكومات بشأن حالات محددة من أعمال العنف المزعومة من أجل تحديد واستقصاء حالات العنف ضد المرأة وأسبابها ونتائجها، ولا سيما القيام حسب الاقتضاء بتوجيه نداءات ورسائل عاجلة ومشاركة مع مقررین خاصين آخرين.

٢- وقدمت المقررة الخاصة نموذجاً موحداً لتقديم التقارير لاستعماله في توثيق حالات العنف المزعومة ضد المرأة (المرفق). وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد من جديد على أن المقررة الخاصة وفقاً لولاياتها في وضع يحوّلها فقط معالجة قضايا العنف المدعى وقوعه ضد المرأة لكونها امرأة، أي العنف أو التهديد بالعنف الموجه ضد المرأة بسبب نوع جنسها.

٣- وتود المقررة الخاصة أن تحيط اللجنة علماً أنها بعثت رسائل الى حكومات اسرائيل وإندونيسيا وجمهورية ايران الاسلامية وبيرو وتركيا وترينيداد وتوباغو وتونس وسري لانكا والصين وغواتيمالا والمكسيك والمملكة العربية السعودية ونيبال. وتأسف المقررة الخاصة إبلاغ اللجنة أن حكومات إندونيسيا وتركيا وسري لانكا وغواتيمالا والمكسيك فقط هي التي ردت على طلبها بشأن إرسال إيضاحات.

معلومات تلقتها المقررة الخاصة فيما يتعلق ببلدان شتى

الصين

٤- في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وجهت المقررة الخاصة نداءً عاجلاً مشتركاً مع المقررین الخاصين المعنيين بمسألة التعذيب وحرية الرأي والتعبير إلى الحكومة فيما يتعلق براهبتين من أهالي التبت هما السيدة نغوانغ ساندرول والسيدة نغوانغ شوييزم من دير راهبات شوبسانغ. ويقال ان الراهبتين في حالة بدنية سيئة للغاية بعد أن تعرضتا لاستجوابات قاسية ومعاملة سيئة في سجن درابشي، مقاطعة التبت. وتفيد الأنباء أنهما احتجزا في الحبس الانفرادي بعد قمع المظاهرات التي يزعم أن السجينات قد قامت بها داخل سجن درابشي في يومي ١ و٤ أيار/مايو ١٩٩٨. وأبدت مخاوف مؤداها أن الراهبتين تواجهان خطراً شديداً بالتعرض للتعذيب والاعتداء الجنسي وهما في الحبس الانفرادي. وناشد المقررون الخاصون الحكومة أن تكفل حماية حقوق الراهبتين في السلامة البدنية والعقلية.

غواتيمالا

٥- برسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ أبلغت المقررة الخاصة الحكومة أنها تلقت تقارير تزعم أنه حوالي الساعة الثالثة من صباح يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ قام رجال مسلحون بالقنابل اليدوية والسكاكين الحادة والأسلحة النارية بالاعتداء على جماعة مكونة من ٣٠ عضواً من أعضاء جمعية ماما مكوين وهي منظمة نسائية تعمل لصالح اللاجئين والمشردين العائدين في غواتيمالا، وهن في طريق العودة من اجتماع عقد في مقر جمعية فيكتوريا ٢٠ دي اينرو للاجئين العائدين ويقع في بلدية اكسان، دائرة الكونش. وتفيد التقارير أن المعتدين قاموا بطعن عدة نساء بسكاكينهم الحادة وسرقوا أمتعتهم الشخصية. وأدعى أنهم قاموا بتمزيق أوراق الاجتماع ووجّهوا السباب الى النساء ومنظماتهن. ووفقاً للمعلومات الواردة تلقت في اليوم ذاته عضوات في جمعية ماما مكوين بمدينة غواتيمالا تهديدات بالقتل ورسائل ترهيب من رجال مجهولي الهوية تطالبهن بالتخلي عن نضالهن لصالح المهاجرات العائدات. وتوحي المعلومات بأن هذه الأعمال ترتبط بأنشطتهن كمدافعات عن حقوق المرأة في غواتيمالا. وأعربت المقررة الخاصة عن الأمل في أن تقوم الحكومة بالتحقيق في هذه الادعاءات وأن تتخذ إجراءً فورياً لتقديم المدعى عليهم بارتكاب هذه الأعمال للمحاكمة امتثالاً لالتزاماتها الدولية.

٦- وأجابت الحكومة أنها قد قامت بالاتصال بجمعية ماما مكوين كما عقدت اجتماعات للتحقيق في الوقائع. وستقوم جمعية ماما مكوين بتقديم شكوى الى مكتب وكيل النيابة المركزية التابع لوزارة الشؤون العامة في ألتا فيرابيز، وسترفع المنظمة الدعوى خلال الأسبوع الذي يبدأ في ٢٣ وينتهي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد تعهدت الحكومة بأن يرافق مندوب جمعية ماما مكوين في جلسة الاستماع هذه ممثلون لمكتب الدفاع عن المرأة التابع لمكتب المدعي العام لحقوق الانسان والوحدة المعنية بشؤون المرأة التابعة لمكتب النائب العام.

إندونيسيا

٧- وفي رسالة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب مؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ أعربت المقررة الخاصة عن القلق إزاء حالة السيدة روزيتا غوميس بريرا التي يدعى أنها اغتصبت في أواخر أيار/مايو ١٩٩٨ من جانب فردين من أفراد القوات العسكرية في دارناي وهو كفر يقع بالقرب من قرية بيوتيته، مركز إرميرا، مقاطعة تيمور الشرقية. وتفيد التقارير أن مرتكبي جريمة الاغتصاب جنديان من موقع لوليرما العسكري الذي يقع في قرية كولياتي، هاتوليا، مركز إرميرا، وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على التحقيق في هذه الادعاءات.

٨- وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ أعربت المقررة الخاصة في رسالة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وراهب الأجانب والتعصب المتصل بذلك عن قلقها إزاء الادعاءات بأن السكان الذين ينحدرون من أصول إثنية صينية في إندونيسيا يتعرضون لأعمال العنف. وتفيد الأنباء أن حوادث اغتصاب نساء ينحدرن من أصول عرقية صينية قد وقعت على نطاق واسع ومنهجي أثناء أعمال الفوضى والشغب

التي وقعت في أيار/مايو ١٩٩٨. ويدعى أن بعض الضحايا قد استهدفن على وجه الخصوص بسبب أصلهن الاثني الصيني. ويحتمل أن تكون قوات الشرطة وقوات الأمن قد اشتركت في هذه الأعمال حسب أقوال الشهود الذين أشاروا الى الطابع المنظم للاعتداءات وأعطوا أوصاف مرتكبي هذه الأعمال.

٩- وتفيد التقارير أن الجماعات المعنية بحقوق الانسان وتقديم العون للمرأة قد تلقت تهديدات هاتفية كي توقف تحقيقاتها وتتوقف عن تقديم المساعدة الى ضحايا الاغتصاب والشهود والضحايا اللائي أدلين بالشهادة أمام اللجنة الإندونيسية لحقوق الإنسان واللائي يزعم أيضاً أن تهديدات قد وجهت اليهن. وتعرب المقررة الخاصة عن الأمل في أن تتخذ الحكومة اجراءً من شأنه أن يكفل حماية كافية للسكان الذين ينحدرون من أصل إثني صيني.

١٠- وأبدت الحكومة أسفها البالغ للأعمال الوحشية التي ارتكبت أثناء أعمال الشغب والفوضى التي وقعت في أيار/مايو، وبخاصة اغتصاب النساء الصينيات وأدانتهن بشدة. وإضافة الى التدابير التي اتخذت للتحقيق في حالات انتهاك حقوق الانسان قدمت الحكومة معلومات عن الجهود التي يجري بذلها للتصدي لمسألة العنف ضد المرأة بما في ذلك، في جملة أمور، محفل يسمى "كاتا بونغغا" أنشأته وزارة شؤون المرأة من أجل إجراء دراسات ووضع توصيات لتقدمها الى الحكومة بشأن كيفية تقديم مساعدة كافية الى ضحايا هذه الحوادث؛ وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ شكلت الحكومة فرقة عمل لحماية المرأة من العنف عن طريق توفير الرعاية بعد التعرض للصدمات؛ وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ أنشئت اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة بهدف تنفيذ البرنامج القومي للقضاء على العنف ضد المرأة المدرج في خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الانسان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ التي بدأ تنفيذها في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛ وشكل فريقان لاستقصاء الحقائق أحدهما حكومي والآخر مستقل للتحقيق في الحوادث التي وقعت في أيار/مايو ١٩٩٨ وأعطيا مهلة ثلاثة أشهر للقيام بذلك.

١١- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر أعربت المقررة الخاصة للحكومة عن مساور قلقها ازاء حالة السيدة ايتا مارتا ديناتا هاريونو التي قُتلت في منزلها بجاكارتا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ووالدة السيدة هاريونو عضو في الفريق الطوعي من أجل الانسانية (تيم ريلان) وهي منظمة من المنظمات التي تجري تحقيقات في حالات اغتصاب النساء اللائي ينحدرن من أصول اثنية صينية في إندونيسيا. وقد شاركت السيدة هاريونو نفسها في الكثير من أنشطة الفريق الطوعي كما كانت مستعدة للسفر الى الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض ضحايا الاغتصاب للشهادة أمام هيئة من هيئات حقوق الانسان. ويدعى أن المقصود من القتل هو التحذير وأنه يمثل تصعيداً لحملة إرهاب الأشخاص والمنظمات الذين يجرون تحقيقات بشأن أعمال الفوضى والشغب التي وقعت في أيار/مايو. وتفيد التقارير أن ثلاثة من ألمع أعضاء فريق تيم ريلان الطوعي هم الأب سندي أوان والسيدة لينا ليكسونو والسيدة ايتا فاشيا ناديا قد تلقوا تهديدات متكررة منذ أن أثيرت مسألة حالات الاغتصاب أول الأمر. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها ازاء المعلومات التي توحى بأن هذه الحوادث ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأنشطة التي يضطلع بها الفريق الطوعي للدفاع عن حقوق الانسان.

ايران (جمهورية الاسلاميه)

١٢- وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ أبلغت المقررة الخاصة الحكومة أنها قد تلقت معلومات تشير إلى أن المجلس (مجلس الشورى الاسلامي) قدم مشاريع قوانين من شأنها اذا صدرت أن تؤدي الى التفرقة العنصرية في الرعاية المقدمة في المستشفيات وحظر ظهور صور النساء على غلاف المنشورات الايرانية ومنع مناقشة حقوق المرأة خارج نطاق الشريعة. ويخشى أن يتفاقم هذا الوضع وأن يستخدم لتبرير العنف الموجه ضد المرأة وذلك بوضعها على هامش الحياة وفرض قيود على وصولها الى المناصب العامة. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها إزاء هذا التشريع الجديد وكذلك بشأن الطريقة التي يجري بها وطلبت ايضاحا من الحكومة بصدد مساقفة هذه التشريعات بحيث تتوافق مع أحكام القانون الدولي.

اسرائيل

١٣- في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا مشتركا مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب أعربت فيه عن القلق إزاء حالة السيد عبد الرحمن اسماعيل غنيمات والسيدة أميرة اسماعيل غنيمات والسيدة رسمية اسماعيل غنيمات. ويدعى أن السيد عبد الرحمن قد تعرض للتعذيب وهو في الاحتجاز. وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ قبض على شقيقتي السيد عبد الرحمن غنيمات وهما أميرة ورسمية وتفيد الأنباء أنهما تتعرضان أيضا لخطر التعذيب أو إساءة المعاملة. ويدعى أن تهديدات باغتصاب زوجات أو شقيقات المحتجزين قد وجهت أثناء الاستجواب للضغط على الرجال كي يعترفوا. وتشير التقارير أن المحتجزين الثلاثة جميعا مودعين في جناح هيئة الأمن العام في مركز احتجاز المثقوبية حيث لا يوجد أي مرافق خاصة للنساء. وناشدت المقررة الخاصة الحكومة التحقيق في هذه الادعاءات.

المكسيك

١٤- في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وجه نداء عاجل بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بخصوص سلامة ١٩٠ امرأة من النساء اللاتي ينتمين الى السكان الأصليين من جماعة تانيبيرا المحلية لبلدية أوكوسينغو، ولاية شياباس التي تفيد التقارير أنهن تعرضن لتهديدات بالاغتصاب من جانب أفراد في جماعة "ميرا" وهي جماعة شبه عسكرية يزعم أن لها صلات قوية بالسلطات في المنطقة. وتفيد التقارير أن التهديدات قد حدثت على إثر قيام قوات الأمن المكسيكية باحتجاز ١٣ شخصا من هذه الجماعة في ١١ و١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويقال إن أغلبية السكان الذكور في تانيبيرا قد قاموا بعد حملات الاعتقال بالهروب الى الجبال المحيطة تجنباً للدخول في أي مواجهة سواء مع جماعة الميرا شبه العسكرية أو مع قوات الأمن. ويدعى أن التهديدات بالاغتصاب قد وجهت لأرغام الرجال على ترك مخابئهم. وشجعت المقررة الخاصة الحكومة على التحقيق في التهديدات بالاغتصاب وعلى تقديم المدعى عليهم بارتكاب هذه الأعمال للمحكمة.

١٥- وبرسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أبلغت الحكومة المقررين الخاصين أنها لم تتلق أي شكوى فيما يتعلق بالأشخاص المشار إليهم. ولو كانت هذه الشكاوى قد وردت لكانت السلطات قد قامت على الفور بالتحقيق فيها وتقديم الحماية اللازمة.

١٦- وقدمت الحكومة في رسالتين مؤرختين في ٢٢ أيار/مايو و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، معلومات إضافية من اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمدعي العام وعمدة تانبيرولا ووفقا لهاتين الرسالتين بدأت السلطات الوطنية في إجراء تحقيق استجابة لشكوى وردت من الاتحاد المكسيكي للدفاع عن حقوق الإنسان. وطلبت اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان من محافظ شياباس أن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة سلامة النساء المعنيات. وقد قام أشخاص يرتبطون باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالاتصال بالعمدة كي يولي هذا الأمر عنايته. وقد منعها من بحث المشكلة جماعة "الدفاع عن النفس" شكلها الأهالي المحليين لمنع الغرباء من دخول المنطقة. وقد قامت في تلك المناسبة باستجواب عدة من المتعاطفين مع حركة زاباتستا في المجتمع المحلي الذين قالوا إنهم لم يتلقوا أي تهديدات. وذكر أعضاء في الرابطة الريفية المستقلة للمصالح الجماعية لتانبيرولا للجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان أيضا أنهم لم يتقدموا بأي شكوى رسمية وليس لديهم أي علم بأن نساء المجتمع المحلي يتعرضن للتهديد أو الهجوم. وبالرغم مما سبق ذكره فإن السلطات الحكومية المختصة تعتزم مواصلة التحقيق في الدعوى.

١٧- وبرسالة مؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ أبلغت المقررة الخاصة الحكومة أنها قد تلقت تقارير تدّعي أن السيدة يولاندا كاسترو والسيدة إينس كاسترو قد تلقيا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ تهديدات بالقتل فيما يتعلق بأنشطتهن كمدافعات عن حقوق المرأة في المكسيك من جماعات شبه عسكرية لها صلات بسلطات الدولة. والشقيقتان من الأعضاء في جمعية كينال أنترينك وهي جماعة استشارية نسائية يقع مقرها في شياباس. وتفيد التقارير أن أعضاء هذه الجماعة قد تلقين عددا من تهديدات القتل في الماضي وأن المكتب قد وضع تحت المراقبة. وأعربت المقررة الخاصة عن الأمل في أن تكفل حكومة المكسيك السلامة البدنية لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان وأن تتخذ إجراء فوريا لتقديم المدعى عليهم بارتكاب هذه الأعمال للمحاكمة.

نيبال

١٨- في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وجهت رسالة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب نيابة عن السيدة بينا كاركى السجينة في سجن النساء التابع لسجن كتمانندو المركزي. وتشير التقارير أن ثلاثة من حراس السجن الاناث قد وجهن إليها في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ تهمة الغمز بعينيها وإعطاء إشارات لأحد حراس السجن من الذكور. وعندما أنكرت هذه الاتهامات يدّعي أن الحارسات الثلاث اعتدين عليها بالضرب وقمن بركلها بالقدم في المعدة والساقين وجذب شعرها وجرها على الأرض. وفي اليوم التالي نقلت الى مستشفى "بير" وهي تشكو من آلام مبرحة في البطن وضعف عام ونزيف من المهبل. ويبدو أن هذه الشكاوى تتوافق مع التقرير الطبي لقسم الطوارئ. وتفيد التقارير أن طبيبة الوردية ذكرت أنه قد يكون لديها نزيف داخلي. ويدّعي أنها عولجت بمسكنات للألم لكنها لم

تتلق أي علاج آخر على الرغم من تدهور حالتها الصحية كما تفيد التقارير. ويدعى إنه لم يجر متابعة اتفاق يقال إنه قد أجري مع سلطات السجن بتوقيع عقاب على الحارسات اللاتي يعتقد أن مسؤولية هذا الحادث تقع عليهن وهن رنوكا ك. س. (هولدر)، وكونستابلي روبا راي وغيتا كوار. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها إزاء هذا الحادث وحثت الحكومة على التحقيق فيه.

بيرو

١٩- برسالة مؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أبلغت المقررة الخاصة الحكومة أنها تلقت تقارير تزعم أن أوضاع المضايقة والضغط التي تمارس ضد المدافعين عن حقوق الانسان في بيرو تتزايد سوءاً. فقد تعرض عدد من النشاطات في مجال حقوق الانسان للمضايقة والاختطاف والهجوم والتهديد بالقتل بمن فيهن السيدة ديليا ريفو ريدو مارسانو دي مور والسيدة ايلبا غريتا مينايا كالي والسيدة صوفيا ماشير.

٢٠- ومنذ أوائل عام ١٩٩٨ يدعى أن احدى الناشطات اللامعات في ميدان حقوق المرأة التي تقود الآن حملة لمناهضة التعقيم القسري للنساء هي السيدة غويليا تامايو ليون، تعرضت لعدة حوادث هددت أمنها الشخصي وكذلك أمن أسرتها، بما في ذلك الاعتداء البدني والافتئات على ممتلكاتها الشخصية وكذلك المكالمات الهاتفية المجهولة الهوية التي تهددها. وقد قامت الجماعات النسائية بحملة ضد قانون يسمح بتعقيم المرأة كوسيلة لتخطيط الأسرة بدأ الأخذ به في عام ١٩٩٥. ويدعى أن القانون يستغل للضغط بوجه خاص على الفقيرات اللاتي ينتمين للسكان الأصليين كي يجري تعقيمهن. وعلاوة على ذلك يقال إن الدافع الحقيقي لهذا القانون ليس تعزيز حقوق المرأة الانجابية بل إنقاص معدلات المواليد. ويدعى أن الحوادث التي تعرضت لها السيدة تمايو ليون إنما هي محاولات من جانب السلطات لتخويفها وإجبارها على وقف أعمالها لمناهضة العنف الموجه ضد المرأة في قطاعي الصحة والشؤون العامة وكذلك غيرها من القضايا التي تمس حقوق المرأة.

المملكة العربية السعودية

٢١- في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قبض على السيدة فارزانا كوزار وهي مواطنة باكستانية وكذلك على أطفالها الثلاثة في الزهران. ويدعى أن السيدة كوزار لم تتهم بأي جريمة جنائية وتفيد الأنباء أن سبب احتجازها هو محاولة من السلطات لإرغام زوجها المطلوب القبض عليه لأمر يتعلق بتعامل مالي سيئ لصاحب عمله، كي يعود الى المملكة العربية السعودية. وأبدت المقررة الخاصة قلقها إزاء هذه الادعاءات وأعربت عن الأمل في أن تقوم الحكومة بالتحقيق فيها.

٢٢- وأجابت الحكومة برسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أن السيدة فرزانا كوزار قد فتشت قبل الصعود الى الطائرة واكتشف أنها تحمل وثائق تتعلق بالشرطة. وتبين من الوثائق أن أحد الشخصين المطلوب القبض عليهما وهو زوجها. وقد منعت من مغادرة البلد ووفر لها ولأطفالها مكان للإقامة. وحدد تاريخ ٥

أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ كمودع للآراء القانونفة. وسمحت السلطات المختصة للسفدة كوزار وأطفالها بمغادرة المملكة العربية السعودية فف ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨.

سرى لانكا

٢٣- برسالة مؤرخة فف ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أبلغت المقررة الخاصة الحكومة أنها قد تلقت تقارير تففد أن النساء والففتف اللائف ففحدرن من أصل تامفلف ففقمف فف المقاطعتف الشمالفة والشرقف ففعرضن للعنف الجنسف على فف أفراد القوات العسكرية. وأرسلت المقررة الخاصة معلومات بصدد حالات محددة ففناولها الوصف فف الفقرات التالية.

٢٤- وفف ٢٥ حزفران/فونف ١٩٩٨، أمر رئفف الففش لمعسكر مفروسوفف العسكري الذي ففق فف شبه جزفرة جافنا السفدة كانثاسامف كلانفف (٢٦ سنة) بأن ففزوج أحد جنوده. وفذعى أنه أرغمها على الوقوف فف مواجهة عشرة جنود واختفار أحدهم. وعندما رفضت القفام بذلك أمر أحد جنوده أن فضع بوتو (وهف نقطة حمراء فعنف أنها ففزوجة) على جبهفها. وففن اعترضت على ذلك ففدعى أنها تعرضت للاغتصاب من جانب الجنود العشرة كلهم ثم قتلت. ورفض رئفف الففش أن فسلم جففها لطفبف لفحصها. وفففد التقارير أن الجنود حاولوا ففففد والففها فف فلفزما الصمت.

٢٥- وففما ففعلق بفذه الدعوى أفادت الحكومة أن الففففقات الفف أجرتها وزارة الدفاع ففبن أن السفدة كانثاسامف كلانفف انتحرت فوم ٢٥ حزفران/فونف ١٩٩٨. ولم فرفع أقرب المقرفبن الففها أفف دعوى لآراء ففففقات قانونفة. وأنكر مكتب قوات الأمن فف جافنا الاءعاءات بالافتصاب الفف وجهت ضد العاملف فف الففش.

٢٦- وفف ١٦ فففرن الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تعرضت السفدة ثانكانفافي (٤٩ سنة) للاغتصاب الجماعف والقتل من جانب الشرطة وحرص المنازل فف أمبارف الواقعة فف المقاطعة الشرقف. وففدعى أن أفراد قوات الأمن قد قاموا بفففوفه أعضائها الجنسية بعد اغتصابها.

٢٧- وففما ففعلق بفذه الدعوى أجابت الحكومة أن وزارة الدفاع قد كلفت موظفف الشرطة بآراء المزفد من الففففقات وفففم ففرفر بفذا الشأن.

٢٨- وفف ١٧ أفار/مافو ١٩٩٧، فف فوالف الساعة الحاففة عشرة مساء قام رجال الشرطة باغتصاب وقتل السفدة موروغفسا بفلاف كونفسوارف أمام ابففها البالغ عمرها سنتف. وفففد التقارير أن مغتصبفها قاموا بقتلها بففففر قنبلة ففوفة على بطنها. وأمر الرئفف بآراء ففففق فف فذه الجرفمة وعهد الى قسم ففففق جنائف مهمة القفام بذلك؛ ولم ففر أفف ففففق مستقل. ووفقا للمعلومات الواردة لم ففم اءانة أفف ففص بارتكاب الجرفمة.

٢٩- وفيما يتعلق بهذه الدعوى أجابت الحكومة أن تحقيقات قد أجريت وأن تحرياً رسمياً قضائياً قد تم فيما يتعلق بادعاء الاغتصاب والقتل. وأعاد القاضي حكم القتل في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وأمر بإجراء المزيد من التحقيقات. وتقدم مساعد مراقب الشرطة بطلب لإخراج جثة المتوفاة من القبر لإجراء تحقيق ثان بعد الوفاة. واجراءات التحقيق القانوني معلقة ومن المفترض أن تعرض الدعوى أمام القضاء للنظر فيها وإصدار حكم بشأنها في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ما أن يتاح التقرير الطبي القانوني.

٣٠- وفي ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧ قام أربعة جنود في قرية ثناموناي التي تقع على بعد ٦ كيلومترات الى شمال باتيكالوا باغتصاب شقيقتين هما السيدة فيلان راسماح (٣٤ سنة) والسيدة فيلان فاسانثا (٢٨ سنة) ويدعى أن جنوداً مسلحين من معسكر ميلامبا فيلي اقتحموا منزل الشقيقتين في الساعة الحادية عشرة مساءً وقاموا بالاعتداء الوحشي عليهما واغتصابهما تحت تهديد القتل بإطلاق الرصاص عليهما. وتعين إيداع المرأتين في المستشفى وهما تعانيان من إصابات وكدمات شديدة ورضوض وعلامات الأسنان تغطي جسدهما. وقدمت المرأتان كلاتهما شكوى الى قوات الشرطة المحلية في إيرافور. وقدمت شكوى أخرى الى القائد المحلي للعمليات المشتركة. وفي ٢٢ آذار/مارس أودع أربعة جنود من معسكر الجيش في مايلامبا فيلي في الاحتجاز. وفي ٢٨ آذار/مارس قدم في المحكمة عرض للتعرف على الهوية وتم التعرف على جندي واحد. ونقل القائد المسؤول عن معسكر قوات الجيش في مايلامبا فيلي الى خارج المنطقة بعد وقوع الحادثة بوقت قصير. وأفرج عن الجنود الأربعة بكفالة بالرغم من رفع الدعوى أمام محكمة باتيكالوا الجزئية. ولا يعرف أن أي إجراء آخر قد اتخذ في هذا الشأن.

٣١- وفيما يتعلق بهذه الدعوى أجابت الحكومة أن الشرطة قد أقامت الاجراءات القانونية أمام محكمة باتيكالوا الجزئية. وأجرت المحكمة عرضاً للتعرف على الجناة لكن المجني عليهما لم تستطعا التعرف على المتهمين. وذكر الموظف الطبي لمستشفى إيرافور الذي قدم التقرير الطبي القانوني أنه لا يوجد أي دليل على الاغتصاب. وأخلت المحكمة سبيل المتهمين.

٣٢- وفي ٢ أيار/مايو ١٩٩٦، عثر على جثث شقيقتين صغيرتين في السن وشقيقتيهما بالقرب من منعطف كوديكمام في ثينماراتشي بمقاطعة جفنا. ويدعى أن الشقيقتين قد تعرضتا للاغتصاب الجماعي قبل قتلتهما. وتفيد التقارير أن مجموعة من الجنود قاموا في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بدخول منزلهما وطلبوا من الفتاتين الذهاب معهم إلى معسكر الجيش لإعداد الشاي للجنود. وقام الشقيقان اللذان رفضا أن تذهب شقيقتيهما وهدهما مع الجنود بمرافتهما حتى معسكر الجيش. وفي طريقهما إلى هناك قام الجنود بإطلاق الرصاص على الشقيقتين وقتلتهما. ودفع بالشقيقتين إلى داخل المعسكر حيث تعرضا للاغتصاب الجماعي ثم قتلوا. ويزعم أن الجنود قاموا في وقت لاحق بدفن الجثث بالقرب من منعطف كوديكمام.

٣٣- وفيما يتعلق بهذه الدعوى أجابت الحكومة أن وزارة الدفاع قد أصدرت أوامرها إلى موظفي الشرطة لإجراء المزيد من التحقيقات وتقديم تقرير بهذا الشأن.

٣٤- وفي ١١ شباط/فبراير ١٩٩٦، قام أفراد من القوات العسكرية بالاعتداء الجنسي على فتاتين وقتلتهما وذلك أثناء المجزرة البشرية التي راح ضحيتها ٢٤ قروياً في كومارابورام التي تقع في الإقليم الشرقي. وتفيد الأنباء أن السيدة أروماثوريا ثارمالتشومي قد سحبت عنوة من متجر في القرية وأخذت إلى مركز لجمع اللبن حيث اغتصبت قبل إطلاق النار عليها. ويدعى أن صبيّاً يبلغ من العمر ١٤ سنة كان قد حاول منع الجنود من سحب الفتاة بعيداً قد تعرض لضرب الرصاص بين ساقيه. ويدعى أيضاً أنه عثر على جثة وبعض الأعضاء لامرأة حامل بها جراح ناتجة عن طلقات الرصاص. ووفقاً للمعلومات الواردة لم توجه تهم إلا لجنود من ذوي الرتب المنخفضة وأخلي سبيلهم بكفالة بعد ذلك.

٣٥- وفيما يتعلق بهذه الدعوى أجابت الحكومة أن الجنود الثمانية مثلوا أمام قاضي مورتور ووجهت إليهم تهمة القتل. وبرغم أن الحادثة المزعومة المتصلة باغتصاب وقتل السيدة ثارمالتشومي لم يثبت وقوعها فإن وزارة الدفاع أصدرت أوامرها إلى السلطات المختصة للتحقيق في ذلك الأمر. ويتقدم سير النظر في الدعوى أمام محكمة مورتور الجزئية.

٣٦- ويدعى أن هناك مقابر جماعية حيث تدفن النساء المغتصابات المقتولات في مناطق لا يصل إليها إلا القوات العسكرية. وبوجه خاص تشير التقارير إلى وجود قبر جماعي في تشيماني الواقع في شبه جزيرة جفنا. وتشجع المقررة الخاصة حكومة سري لانكا على تناول مسألة الأحكام القانونية التي يدعى أنها تسمح لقوات الأمن بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان مع إفلات من القصاص بغية منع وقوع المزيد من حوادث العنف ضد المرأة. وفضلاً عن ذلك أعربت المقررة الخاصة عن أملها في بذل قصارى الجهود للتحقيق في الحوادث المزعومة وتقديم مرتكبي هذه الأفعال للمحاكمة وضمان ملاحقتهم قانوناً وإدانتهم على نحو يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٧- وأجابت الحكومة أن لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان وقسم التحقيق الجنائي يقومان بالتحقيق في الادعاء المتعلق بوجود قبر جماعي في تشيماني. وقد أكد رئيس جمهورية سري لانكا للجنة سري لانكا لحقوق الإنسان أن الحكومة سوف تقدم إليها كامل دعمها وتعاونها في التحقيقات التي تقوم بها بما في ذلك عن طريق الحصول على خدمات خبراء في الطب الشرعي. وذكر المدعي العام أن منظمات حقوق الإنسان يمكنها أن تراقب التحقيقات. ويتخذ مكتب المدعي العام الترتيبات اللازمة كي يشرع قاضٍ جزئي في إجراء تحقيق في الادعاءات المتعلقة بحادثة تشيماني. وتنكر الحكومة أن الإبلاغ عن الاغتصاب يعتبر أمراً خطيراً وتذكر أن السلطات قد قامت بالتحقيق في العديد من حالات الاغتصاب. وتكرر الحكومة أنها قد أصدرت بلاغات صريحة وجهت إلى جميع أفراد القوات المسلحة بأنها لن تسمح بأي شكل من أشكال العنف الجنسي ضد المرأة اللائي ينتمين إلى أي جماعة إثنية.

ترينيداد وتوباغو

٣٨- وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلاً إلى الحكومة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فيما يتعلق بالسيدة بامبلا راماجاتان التي حكم عليها بالإعدام لقتل زوجها الذي تزوجته عرقياً وهو السيد أليكسندر جوردون في أيار/مايو

١٩٩٥. وأبدى المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وكذلك المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين عن مساوئ قلقهما الخاص إزاء هذه الواقعة. وشهدت السيدة رامجاتان بأنها قد تعرضت للعنف المنزلي طوال علاقتهما التي دامت ثماني سنوات. ومن الواضح أن الاعتداءات العنيفة للغاية التي تعرضت لها السيدة رامجاتان وأطفالها وكذلك أثر هذه الاعتداءات على حالتها العقلية وعلى تصرفاتها لم توضع في الاعتبار عندما أدينبت بتهمة القتل وحكم عليها بالإعدام. ويجدر بالذكر أن المحاكم في جميع أنحاء العالم تقبل بصورة متزايدة دليل "الأعراض المتزامنة للنساء اللائي تعرضن للضرب" في تخفيف أحكام ارتكاب جرائم القتل.

٣٩- وتفيد التقارير أن السيدة رامجاتان قد ولدت طفلها قبل الأوان في ١٠ آذار/مارس ١٩٩١؛ وأنها لم تنقل إلى المستشفى على الفور على الرغم من طلباتها المتكررة والمتعددة وساعدتها إحدى السجينات الرفيقات على ولادة طفلها في الزنزانة. ونقلت إلى المستشفى في نهاية المطاف لكن طفلها توفي بعد وقت قصير من وصول المستشفى.

٤٠- وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٥ بدأت محاكمة السيدة رامجاتان ولم يجر محاميهما الذي عينه مجلس المساعدة القانونية أي تحقيقات ولم يطلب الحصول على أدلة عن الحالة النفسية.

٤١- وظلت السيدة رامجاتان في زنزانة المحكوم عليهم بالإعدام لمدة ثلاث سنوات وبقيت في السجن لمدة سبع سنوات ونصف. ويدعى أنها لم تتمكن في السنوات السبع الأولى من حبسها رؤية أطفالها فيما عدا كبرى بناتها. ولم تبدأ أكبر ابنتين في زيارة أمهما سوى منذ أشهر قليلة مضت وتعرضتا لصدمات نفسية شديدة من جراء ذلك. ويدعى أن السيدة رامجاتان لم تتلق لا هي ولا أطفالها أي رعاية تأهيلية أو أي نصح لمساعدتهن على التغلب على آثار العنف الذي تعرضن له. وطلبت المقررة الخاصة من الحكومة أن تنظر في الظروف الخاصة والمحددة لقتل السيد أليكساندر جورودون وبخاصة الاعتداءات العنيفة التي تعرضت لها السيدة رامجاتان وأطفالها على يديه وآثار هذه الاعتداءات على حالتها العقلية وعلى تصرفاتها. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على ممارسة الحق في منح الرأفة في هذه الحالة.

تونس

٤٢- في نداء ملح وجه بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، أعربت المقررة الخاصة للحكومة عن قلقها بخصوص حالة السيدة راضية نصرأوي وهي محامية في مجال حقوق الإنسان، وكذلك أسرتها التي يدعى أنها تعرضت لمضايقة بصورة نمطية من جانب قوات الأمن بسبب أعمالها لنصرة حقوق الإنسان. وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ يدعى أن شرطين من شرطة الأمن حاولا اختطاف ابنتها. وفي ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨ تفيد التقارير أن مكتب السيدة نصرأوي قد قلب رأساً على عقب وأزيلت أغلبية ملفاتها. وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ وجهت إليها غيابياً إحدى عشر تهمة بما فيها الانتماء إلى جماعة إرهابية ونشر معلومات مضللة؛ وإهانة المحكمة والاستهانة بالنظام العام واحتقار رئيس الجمهورية؛ وتوزيع منشورات. وتفيد التقارير أنه فور عودتها من الخارج استدعت للمثول أمام

قاضي تحقيق وصدرت إليها الأوامر بعدم مغادرة العاصمة. ومنذ نهاية آذار/مارس تفيد التقارير ان رجال شرطة الأمن الذين يرتدون ملابس عادية ويقودون دراجات بخارية وآخرون يركبون سيارتين تابعوها بصورة دائمة وأنه في مناسبتين جرت محاولات لدهسها. وأعربت المقررة الخاصة عن الأمل في أن تقوم الحكومة بالتحقيق في هذه الادعاءات وأن تتخذ إجراء فورياً لتقديم المدعى عليهم بارتكاب هذه الأعمال للمحاكمة بغية الامتثال للالتزاماتها الدولية.

٤٣- وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بعثت المقررة الخاصة رسالة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب تحيط فيها الحكومة علماً بأنهما قد تلقيا ادعاءات بأن زوجات وأقارب المعارضين السياسيين المودعين في الاحتجاز أو الموجودين في المنفى على السواء، تعرضوا لمعاملة لا إنسانية أو مهينة. وفي أغلب الأحيان احتجز هؤلاء الأشخاص لمدة زمنية قصيرة واستجوبوا وعوملوا أثناء هذه الفترة معاملة سيئة. ووقعت هذه الاستجابات بصورة متكررة، بالنسبة لبعض الأشخاص عدة مرات في الأسبوع بل وحتى يومياً، وكانت تمس العلاقات التي لا تزال النساء يحتفظن بها مع أزواجهن وكذلك موارد معيشتهم. ووقعت المعاملة السيئة في منازلهم وفي مراكز الشرطة وفي مكاتب الحرس القومي وفي وزارة الداخلية. وكان الهدف من المعاملة السيئة إرغامهم على قطع جميع الصلات بالمعارضين السياسيين؛ وأوعز للزوجات بطلب الطلاق. وجردت النساء من ملابسهن وتعرضن للإذلال والاعتداء الجنسي وكذلك لتهديدات بالاغتصاب وأرغمن أحياناً على إجراء فحوص تتعلق بطب الأمراض النسائية. واحتجزت جوازات سفر معظمهن لمنعهن من اللحاق بأزواجهن في الخارج. وعلى الرغم من أن معظم النساء استطعن مغادرة البلد للحاق بأزواجهن في الاثني عشر شهراً الماضية فلم تجر أي تحقيقات بشأن معاملتهن معاملة سيئة ولم تدفع أي تعويضات للضحايا. وتلقت المقررة الخاصة معلومات فيما يتعلق بحالات فردية يرد موجز لها في الفقرات التالية.

٤٤- يدعى أنه قبض على السيدة جلييلة جاليت واستجوبت وضربت وعذبت لإرغامها على طلب الطلاق من زوجها وهو من مؤيدي حركة النهضة ممن تركوا البلد في عام ١٩٩٠. وفي نهاية عام ١٩٩١ يدعى أنها احتجزت سراً لمدة ١٧ يوماً تعرضت خلالها للضرب والمعاملة السيئة. وتفيد التقارير أن أحد ساقبيها قد كسر وبعد عام من الحبس فقدت وظيفتها وتفيد التقارير أنها أجبرت على تقديم نفسها لمركز الشرطة خمس مرات يومياً حيث تعرضت للإساءة بصورة مستمرة. واستطاعت مؤخراً أن تلحق بزوجها في المنفى.

٤٥- وعوملت السيدة زهرة سعد الله - وكان زوجها قد غادر البلد في عام ١٩٩٥ بعد أن قضى في السجن أربع سنوات - معاملة سيئة أثناء الاستجواب. وتفيد التقارير ان الشرطة قامت بتفتيش منزلها عدة مرات أحياناً أثناء الليل. واستطاعت مؤخراً مغادرة البلد.

٤٦- ويدعى أن السيدة مونيا داخ وهي أم لثلاثة أبناء غادر زوجها أيضاً البلد منذ عدة سنوات تعرضت لمعاملة سيئة أيضاً؛ وغادرت هي أيضاً البلد.

٤٧- وتعرضت راضيا عويديدي بصورة متكررة لمعاملة سيئة منذ أن غادر خطيبها البلد في عام ١٩٩٢. ولأنها لم تستطع الحصول على جواز سفر حاولت مغادرة البلد بصورة غير مشروعة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقبض عليها في الميناء الجوي مع سامية بن كرمي وتعرضتا للضرب وإساءة المعاملة وهددتا بالاغتصاب أثناء احتجازهما السري. وأفرج عنهما في عام ١٩٩٧ وهما الآن في المنفى.

٤٨- ويدعى أن نزيهة بن العيسى تعرضت للتعذيب في أيار/مايو ١٩٩٣ وذلك بعد بضعة شهور من طلبها جواز سفر للحاق بزوجها في المنفى بفرنسا. وقيل إنها احتجزت لمدة ١٢ يوماً سراً بمركز شرطة صفاقس حيث اعتدي عليها جنسياً وأجبرت بوجه خاص على خلع ملابسها أمام عدة ضباط للشرطة. وأجبرت على توقيع طلب للحصول على الطلاق وأرغمت على تقديم نفسها يومياً لمركز الشرطة. ونتيجة لهذه المعاملة قيل إنها أصيبت بمرض عقلي وتعتريها نوبات من القلق الشديد. وهي الآن مع زوجها في فرنسا.

تركيا

٤٩- في رسالة مشتركة مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، أعربت المقررة الخاصة، عن قلقها بخصوص حالة السيدة سيفيل بالقيليك. وكانت السيدة بالقيليك قد اعتقلت في آذار/مارس ١٩٩٤ واحتجزت في مقر شرطة أنقرة لمدة ١٥ يوماً. ويدعى أنها تعرضت خلال هذه الفترة لتهديدات بالقتل وعانت من التعذيب بما في ذلك الاعتداء الجنسي وأعربت المقررة الخاصة عن أملها في أن تقوم الحكومة بالتحقيق في هذه الادعاءات وأن تعمل على كفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية في كافة الظروف.

٥٠- وفيما يتعلق بهذه الدعوى أجابت الحكومة أن السيدة سيفيل بالقيليك قد اودعت في الاحتجاز لمدة ١٤ يوماً وفقاً للمواد ذات الصلة من القانون التركي للإجراءات الجنائية الذي كان نافذاً عندئذ، ثم قبض عليها في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤. وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ أصدرت محكمة أمن الدولة في أنقرة عليها حكماً بالحبس لمدة ١٥ عاماً ودفع غرامة قدرها ١ ٩٢٠ ٠٠٠ ليرة تركية لانتسابها لعصابة مسلحة ولاستخدامها المتفجرات. واستؤنف الحكم أمام محكمة الاستئناف العليا وأيد القرار الذي أصدرته محكمة أنقرة لأمن الدولة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وقدم محامي السيدة بالقيليك بيانات تدّعي أنها تعرضت للتعذيب أثناء الاحتجاز في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ووفقاً للحكومة أكد التقرير الطبي الشرعي الصادر في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ أنها لم تتعرض للتعذيب أو للمعاملة السيئة.

مرفق

سري

العنف ضد المرأة

نموذج معلومات

المبلّغ:

اسم الشخص/المنظمة:

العنوان:

الفاكس/الهاتف/البريد الإلكتروني:

الضحية (الضحايا):

الاسم:

العنوان:

تاريخ الميلاد:

الجنسية:

الجنس: أنثى

المهنة:

الخلفية الإثنية (إذا كان لها صلة بالموضوع):

الحالة الاجتماعية:

سري

الواقعة:

التاريخ: الوقت:

المكان/البلد:

عدد المعتدين:

هل المعتدي (المعتدون) معروف (معروفون) للضحية؟

وصف المعتدي (المعتدين) (إدراج أي ملامح مميزة):

وصف الواقعة:

هل تعتقد الضحية أنها كانت مستهدفة على وجه التحديد بسبب جنسها؟

إذا كانت الإجابة بنعم، لماذا؟

هل أبلغت سلطات الدولة المعنية بالواقعة؟

إذا كان الأمر كذلك، أي سلطة أبلغت ومتى؟

طبيعة الإجراءات التي اتخذتها السلطات بعد الواقعة:

الشهود:

هل كان هناك أي شهود؟

الاسم/السن/العلاقة/عنوان الاتصال:

رجاء إعادة هذا النموذج إلى المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، مركز حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، جنيف

OFFICE OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS, UNITED NATIONS, 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND. FAX. (41 22) 917 9006
